

او برضا او وجدها ارتقاء او قرتا او وجدته
حنينا او محبو باثبت الخيار في فسخ النكاح وقيل
ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجده خشي و
انها فلا خيار في الاظهر ولو حدث به عيب
تخيرت العتة بعد دخول او بها تخير ويجد
ولا خيار لولي بحدوثه وكان بمقارن حسب وعنة
ويتخير بمقارن جنون وكذا اجسام وبرص في
الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخوله بسقط
المهر وبعدة فالاصح انه يجب مهر مثلان فسخ
بمقارن او بمحادث بين العقد والوطى جهله
الوطى والمسبب ان حدث بعد وطى ولو اتفق
بردة بعد وطى فالمسبب ولا يرجع الرجوع بعد
الفسخ بالمهر على من غره في الجدي ويستترط
في العتة رفع الي الحاكم وكذا اسائر العيوب
في الاصح وتثبت العتة بالقرينة او بيعة علي

نكاح

اقراره وكذا ابمنها بعد تكوله في الاصح واذا
ثبتت ضرب القاضي له سنة بطلبها فاذا اتمت
رفعتة اليه فان قال وطئت حلو فان نكح حلفت
فان حلفت او اقر استقلت بالفسخ وقيل يحتاج
الي ذن القاضي او فسخته ولو اعترفت له او مضت
او جست في اطلقة لم تحسب ولو رضيت بعدها
به بطل حقها وكذا الواجبتة على الصحيح ولو
نكح بشرط فيها اسلام او في احد هما نسب
او حرية او غيرهما فاحلوا فالظاهر صحة النكاح
ثم ان بان خير امر شرط فلا خيار وان بان دونه
فلها الخيار وكذا اله في الاصح ولو ظنهما مسلمة
او حرة فبان كتابية او امة وهي تحل له فلا
خيار في الاظهر ولو اذنت في تزويجها بمن
ظنناه كفو اذ بان فسقه او دناءة نسبه
او صرفته فلا خيار لها قلت ولو بان معييبا